التفاوض من أجل سلام أفضل

النساء والمجتمع المدني على طاولة المفاوضات

وارنطن في ولاية فيرجنيا

الأحد ٢٢ يونيو الى الثلاثاء ٢٤ يونيو

#betterpeace

خلفية المؤتمر وسياقه

اقتصرت مفاوضات الحروب والسلام تاريخيا على الرجال من السياسين وقواد الجيوش والعسكر , إلا أن هذه الأساليب والممارسات التقليدية لم تعد تصلح لعصرنا الحالي ونزاعاته ومشاكله, ويتجلى هذا من خلال الفشل الذي تنوط به أساليب صناعة السلام والوساطة التي لم تنتج سلاماً مستديماً. ففي فترة مابين عام 2011-2000 باءت خمس اتفاقيات سلام بالفشل خلال خمس سنوات من عمر الاتفاقية. هذا وأن فشل اتفاقية سلام من شأنه أن يؤدي في معظم الأحيان إلى تفاقم العنف وجعل أي جهود مستقبلية لصناعة السلام أكثر صعوبة. وقد أكدت إحصائيات البنك الدولي أن ٩٠٪ من نزاعات العقد الماضي حدثت في البلاد التي كانت تعاني من حروب خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

في عام 2000 أكد مجلس الأمن الدولي في قراره رقم 1325 أنه من أجل تحقيق سلام طويل الأمد لابد من شمل جميع عناصر المجتمع في عملية صناعة السلام , وبشكل خاص إشراك النساء في هذه العملية. وقد أقر المجلس العام للأمم المتحدة في تقريره "توجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعالة" بأن الشمول هو عنصر أساسي في سبيل تحقيق الوساطة الفعالة. ومع أن هذا التقرير هو انعكاس لخبرة الوسطاء في مجال الوساطة خلال ستة عقود إلا أن هذه الإرشادات حول الشمول وأهميته مازالت لم تدخل حيز التطبيق ومازالت مفاوضات السلام تجري بين الأطراف المتنازعة مستبعدة فئات كبيرة من المجتمع. وهكذا تبقى المفاضات في أيدي أولئك الذين يحملون السلاح عوضاً من أن تشمل أشخاصاً يركزون على أهمية التعاون من أجل إقامة سلام أفضل.

وقد برهنت التجربة , كما انعكست من خلال دراسات كمية ونوعية أجريت في مناطق النزاع , أنّ شمل فئات غير حكومية وغير مسلحة أي فئات المجتمع المدني في عملية صناعة السلام من شأنه أن يزيد من احتمال نجاح العملية , حيث أن المساهمة المبكرة والتمثيل المباشر في عملية السلام بالإضافة إلى قدرة الوصول لطاولة المفاوضات له آثار إيجابية. وبالفعل فعلى المستوى العالمي يوجد تزايد ملحوظ في الاهتمام والدعم لعمليات سلام ووساطة أكثر شمولية , إلا أن تطبيق هذا الدعم يبقى التحدي الأكبر.

المؤتمر

من 22حتى 25 من حزيران يونيو من عام 2014 ستقوم المنظمات التالية : منظمة شبكة عمل المجتمع المدني الدولي (ICAN)و منظمة نساء الأمم المتحدة (UNW)ومؤسسة السلام الأمريكية (USIP)ومبادرة إدارة الأزمات (CMI)ومنظمة الشبكة الدولية لصانعات السلام (GNWP)وكوردئد بالإضافة إلى دعم من مؤسسة الأمن الشامل ومنظمة النساء في مجال الأمن الدولي (WIIS) واتحاد أثينا, ستقوم هذه المنظمات باستضافة تجمُّع يضم ممثلين عن المجتمع المدني والحكومات والمنظمات الدولية (كمنظمة الأمم المتحدة ومنظمات أخرى متعددة الأطراف) وممثلين عن المجال الأكاديمي. ويهدف هذا التجمع إلى البحث في أمور لها أبعاد أكبر وتتجاوز مناقشة أهمية الشمول لتتناقش مواضيع البحث في كيفية تطبيق مفهوم الشمول على أرض الواقع والتركيز على إيجاد خطط واستراتيجيات فعالة بالإضافة إلى دراسة التحديات المستمرة في القضايا الحاضرة والعديدة. خلال هذا التجمع سيلتقي مشاركون من خلفيات متنوعة ومتعددة مما سيساعد على تبادل المعلومات والخبرات بين صانعي السلام الذين لم تتوافر لهم الفرص التحاور أو اللقاء من قبل.

خلال المؤتمر سيتم النظر إلى عمليات السلام الشاملة الموجودة مسبقاً كما سيتناول المؤتمر الاستراتيجيات العملية المستخدمة في الترويج لعمليات وساطة ومفاوضات سلام لها أبعاد جنسانية شاملة والتغلب على العقبات السائدة. سيركز التجمع على ثلاثة مواضيع أساسية:

١- خبرات وتجارب رئيسات المجتمع المدني اللواتي شاركن في عمليات السلام. ثم الإجراءات والآليات المستخدمة لضمان المشاركة النشيطة والفعالة للنساء ووصول أصوات المجتمع المدني إلى طاولة المفاوضات. إضافة إلى الأساليب المتبعة للتغلب على العقبات المستمرة.
٢- الخبرات وأهمية وجود الشمول والوعي الجنساني في جداول المفاوضات بالإضافة إلى التطرق إلى باقة المواضيع المتفاوض عليها في محادثات السلام
٣- تطوير معايير عمل وأدوات لتمكن الحكومات والمنظمات متعددة الأطراف والممثلين الدوليين من تحسين عمليات السلام من خلال وسائل عملية تضمن شمل المجتمع المدني وخاصة المنظمات المرؤوسة من قبل النساء والتي تركز على حقوق المرأة.

ما هي الفائدة المضافة من مشاركة المجتمع المدني؟
أظهرت دراسات إحصائية أقيمت في عام 2012 حول اتفاقيات السلام التي تم التوصل إليها في فترة مابين 1989-2004 أن مشاركة المجتمع المدني في عملية التوصل إلى هذه الاتفاقيات أدى إلى تخفيض احتمال فشل هذه الاتفاقيات بما يعادل ٦٤٪.
كما أظهرت التجارب والأبحاث أن التمثيل الشامل بما فيه مشاركة النساء في مفاوضات السلام يدفع الأطراف المتفاوضة إلى ١- اعتبار أمور لم تؤخذ بعين الاعتبار في مفاوضات السلام من قبل , ٢- دفع عمليات متباطئة إلى الأمام , ٣- طرح حوافز إنسانية بدلا من حوافز عسكرية للوصول إلى اتفاقيات سياسية ,٤- زيادة الدعم الشعبي للاتفاقيات المتفاوض عليها , ٥- المساهمة بوجهات نظر واقعية إلى مواضيع جدول المفاوضات الجوهرية والأساسية مثل الأمن والإصلاح , ٦- التأكيد على الحوافز الإنسانية بدلا من الحوافز العسكرية في الاتفاقيات السياسية , ٧- تقوية الشعور بالمساءلة لدى الأطراف المتحاربة أمام مجتمعاتهم وأمام بعضهم البعض.

إن للنساء القدرة على جلب المشروعية من خلال القيم التي يحملنها والعمل الذي يقمن به وانتماءاتهن الاجتماعية ودور وهوية المجموعات التي ينتمين إليها. وبالرغم من أهمية هذا الدور إلا أن المجتمع المدني والنساء بقوا مستبعدين من جهود الوساطة والمفاوضات الرسمية. فبينما يزعم البعض أن وجود المجتمع المدني قد يعقد ويضعف عمليات معقدة سلفاً إلا أن البيانات تظهر أن مشاركة المجتمع المدني في عمليات السلام ليس لها أي تأثير سلبي على النتائج مع العلم أن عمليات السلام أصبحت أكثر تعقداً وذات أطراف وطبقات متعددة.

في الواقع إن استبعاد المجتمع المدني من مفاوضات السلام له إشكاليات متعددة منها: ١- قد لا تلتفت الاتفاقيات الناتجة من تلك المفاوضات إلى حاجات نصف المجتمع أي النساء وفئات المجتمع الأخرى من ضحايا العنف والاستغلال والناجين منه والأقليات , ٢- زيادة انعدام ثقة الشعب في الأحزاب وعملية السلام بحد ذاتها , ٣- تضعف إحساس المجتمع المدني والشعب بالملكية الوطنية للاتفاقيات المتفاوض عليها , ٤- يخفض من إمكانية التغير الناجح في فهم ممارسات الأطراف المتحاربة , ٥- تقييد الدعم العام لتنفيذ أي نتائج تم الاتفاق عليها. عندما تكون مفاوضات السلام غير شاملة يكون احتمال خرق الأطراف المتحاربة لهذه الاتفاقيات أعلى.

أي مجتمع مدني؟
نظرياً إن السماح بالوصول إلى طاولة المفاوضات يعتمد على مشروعية ومصداقية الأطراف المتفاوضة, أما واقعيا وعمليا فإن الأطراف التي تجلس على طاولة التفاوض هي تلك الأطراف والجماعات التي لها السلطة والقدرة على القيام بالعنف والأخرى الموصوفة دولياً بأنها رؤساء المعارضة والتي قد لا تتمتع بأي مشروعية أو مصداقية في مجتمعاتها. بل إن القدرة على القيام بالعنف والإفشال هي معظم الأحيان المقرر الأساسي للمشاركة على طاولة المفاوضات.

في الماضي تم تقييد قدرة المؤسسات الحكومية على التفاوض مع ممثلي الفئات غير الحكومية أو ممثلي الحكومات الفرعية المسلحين إلى درجة كبيرة, وهذا بحد ذاته مخالفا لمبدأ عدم التدخل ومبدأ سيادة الدولة. إلا أن التغيير الذي طرأ على طبيعة الحروب منذ نهاية الحرب الباردة أجبر الأنظمة الدولية على التكيف. فاليوم الحكومات الخارجية والمنظمات متعددة الأطراف مستعدة للتفاوض مع الجماعات غير الحكومية المسلحة وتزويدها بالموارد المادية والتقنية للمشاركة في محادثات السلام كما تضمن لها الأمن والحماية. أما الالتزام بضمان مشاركة الأطراف غير الحكومية غير المسلحة فلم يدخل في حيز التطبيق بعد , فعندما يسعى ممثلو المجتمع المدني غير المسلح وخاصة النساء إلى المشاركة في علميات السلام يشكك الممثلون الدوليون والحكومات في مشروعيتهم وهويتهم كما يصورونهم إما كنخبة اجتماعية غير سياسية أو شعبيين غير كفوئين.

الانتقال من السؤال "من هم؟ " إلى "ماذا يفعلون وما هي القيم التي يؤيدونها"
ليس من المعقول المطالبة بضم جميع ممثلي فئات المجتمع المدني أثناء المرحلة الانتقالية وعمليات السلام , إلا أن عدم القدرة على تحديد المجموعات الواجب ضمها ليس مبرراً لاستبعادها كلها تماماً. ففي عام 2010 قدم تقرير MIT/ICANاقتراحات لتحديد معايير معينة تؤهل وحدات المجتمع المدني للمشاركة في عمليات السلام معتمدة على طبيعة نشاطات هذه الوحدات ووجهات نظرها حول مساهمتها في عملية السلام.
وقد جاء في تقرير التنمية العالمية الذي أصدره البنك الدولي في عام 2011 حول مسألة النزاع أنه من أجل أن يكون السلام مستديماً لابد أن تكون عملية السلام ومحتواها والمشاركون في صناعتها ممثلين وشاملين بشكل كاف لجميع الأطراف المتأثرين بالقرار الناتج عن هذه العملية. ومن الملاحظ وجود جهود في طور النمو فيما يتعلق بهذا الموضوع , فمثلا اعتمد تقرير قوة السلام بدون عنف والذي أصدرته منظمة ICANو مؤسسة الأمن الشامل معا على التشاور مع خبراء عالميين وعلى استفتاء الناشطين السوريين. ويقدم هذا التقرير باقة

عينة من معايير شمل المجتمع المدني في عمليات صنع السلام

١- الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان الأساسية والسلام , قيم عدم العنف
٢- الشمول والحساسية اتجاه الجنسانية
٣- الالتزام اتجاه فئة مؤيدة معينة والتواصل معها على أرض الواقع
٤- وجود حلقات تفاعل تصل بين نشاطات المنظمة وأفراد فئتها المويدة وبالعكس
٥- تمثيل مجموعات الأقلييات والنساء والشباب بالإضافة إلى التمثيل الجغرافي
٦- الاستقلال السياسي
٧- القدرة على تعبئة الموارد والقدرة على التأثير على الرأي العام
٨- توافر خبرات تقنية وعملية بالإضافة إلى الخبرة والمعرفة الأساسية بالأمور الإنسانية, التصالح , السياسة , حقوق الإنسان , العدالة الانتقالية.. إلخ

من المعايير التي يمكن تبنيها لتحديد منظمات المجتمع المدني الممكن شملها في عمليات السلام. (انظر المربع : عينة من معايير شمل المجتمع المدني في عمليات صنع السلام). ستتم مناقشة هذه المعايير خلال فترة المؤتمر وتحديد إن كان من الممكن استخدام هذه المعايير لتقود العمل في العمليات الحالية والمستقبلية وكيف يمكن لذلك أن يتم في حالة القبول.
إن هذه المعايير مفيدة من ناحيتين: أولاً, تساعد على تحديد ماهو "الشامل بشكل مناسب" أي أن هذه المعايير مازالت تحدِّد وتشترط من يصلح للانضمام من جهة ولكنها من جهة أخرى تسمح بشمل مجموعة أكبر من مجرد فئة النخبة والمجموعات المسلحة. ثانياً, تسمح هذه المعايير بضم مجموعات وموارد متكاملة مما يؤدي إلى تقوية العملية وإضافة قيمة أكبر إليها.
إن مروجي مفهوم "النساء في السلام والأمن" مازالوا مصرين على دفع هذا المفهوم من خلال تقديم حلول عملية عن كيفية جعل عمليات السلام أكثر شمولاً وذات بعد جنساني.

من السياسة إلى التنفيذ

أثناء المؤتمر العالمي الرابع عن النساء الذي أقيم في عام 1995 في بكين , عبرت المشاركات من البوسنة وشمال إيرلندا و جنوب أفريقيا واسرائيل وفلسطين عن سبب وكيفية مساهمة النساء في عملية صناعة السلام. ففي عام 2000 استنفرت ناشطات السلام وقائدات المجتمع المدني لمطالبة مجلس الأمن بإعارتهم انتباهاً أكبر وتقدير خبراتهم وتجاربهم. وقد مهد قانون مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم (UNSCR 1325)الطريق لمشاركة أوسع من قبل النساء وممثلي المجتمع المدني في عمليات السلام. وبالفعل وتحت إلحاح شديد من قبل المجتمع الدولي للنساء والسلام والأمن , أصبح من الملاحظ أن هناك إدراك متزايد ودعم لشمل النساء. ويتجلى نجاح هذه المجتمعات الصغيرة النامية من خلال التزايد الملحوظ في سياسات المعايير والتوجيهات وخطط العمل كقرارات مجلس الأمن الستة التي تلت قانون (UNSCR 1325)ألا وهي : 1820 عام 2008 , 1888 عام 2009 ,1889 عام 2009 , 1960 عام 2010 , 2106 عام 2013 , 2122 عام 2013 بالإضافة إلى القرارات الإقليمية وخطط العمل القومي التي بلغ عددها 47.

بالرغم من كل هذه الجهود والمؤشرات على تقبل شمل النساء في عمليات السلام إلا أن عدم تبادل الخبرات الفعال وعدم توثيق الأساليب ونقص التعاون بين منظمات السلام النسائية بالإضافة إلى غياب الإرادة السياسية ومحدودية مساءلة الشخصيات الرسمية الرفيعة كل هذا أدى إلى عرقلة تقدم الحكومات والمؤسسات متعددة الأطراف. (انظر إلى مربع : الأسباب المعطاة لاستبعاد النساء والمجتمع المدني).

الأسباب المعطاة لاستبعاد النساء والمجتمع المدني

عندما تم الضغط على الوسطاء والحكومات والمؤسسات الأخرى لفعل شيئ اتجاه شمل النساء والمجتمع المدني في عملية السلام أجابوا بما يلي:

١- ادعوا أن تعدد الأطراف من شأنه تعقيد أمور حساسة معقدة سلفا
٢- ألقوا اللوم على الأطراف المتناحرة لاستبعادها أصواتاً أخرى
٣- تركوا اختيار المجتمع المدني للمشاركة إلى الأطراف المتناحرة مثل المجموعات المسلحة و الحكومات وحتى قواد المعارضة الذين نصبوا أنفسهم في مناصبهم
٤- أعلنوا أن المواضيع ذات الأولوية للمناقشة كمواضيع الأمن المتعلقة بوقف إطلاق النار ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج DDRوإصلاح القطاع الأمني SSRلاحقا هي مواضيع تقنية ليست متعلقة بمهام المجتمع المدني
٥- طالبوا المجتمع المدني بتنظيم نفسه حول جدول واحد مشترك بدون تزويده بمعلومات وتوجيهات بما يتعلق بتوقيت وطبيعة العمليات الجارية
٦- تحدوا مشروعية المجموعات غير الحكومية وغير المسلحة ووضع حداً أعلى لمشروعيتها من حد المجموعات المسلحة
٧- تحدوا مشروعية التكتلات النسوية من خلال التشكيك بقدرتهن التمثيلية
٨- قبول توسيع العمليات فقط بعد توقيع الاتفاقيات مجبرين المجتمع المدني بذلك على دعم عملية التنفيذ فقط

كذلك مازالت هناك مقاومة وعدم فهم للمنطق والهدف من مشاركة النساء في عمليات السلام الرسمية (انظر إلى المربع "ماذا تقول النساء: المشاركة وقانون SCR 1325).

ماذا تقول النساء: المشاركة وقانون 1325
مختارات من النتائج الأساسية

- **مازال العديد من الحكومات وموظفي الأمم المتحدة و CSOإما غير مدركين أو مسيئين لفهم قانون UNSCR 1325.** نقص الوعي يعيق التنفيذ الفعال

- **لا الحكومات ولا الوسطاء الدوليون يقومون بعملهم في هذا المسعى.** لا الحكومات ولا الوسطاء يجعلون استشارة النساء أو الوصول إليهن أو شمل أصواتهن جزءاً من الإجراءات الروتينية المتعلقة بعمليات السلام. وعندما يتم شمل النساء في عملية ما يحدث ذلك إما بسبب طبيعة شخصية الشخص الذي يعمل أو بسبب الضغط الذي تمارسه النساء بحد ذاتهن أو بسبب وجود مستشار لمفهوم الجنسانية.

- **مازالت الصدفة وليست المنهجة هي الدافع الأساسي وراء دعم مشاركة النساء في عملية السلام.** فلا الأمم المتحدة ولا الدول الأعضاء قد اقترحوا أو طوّروا نظاماً معيناً أو أدوات توجيهية تضمن الشمول في مراحل عملية صناعة السلام.

- **المتبرعون لا يقومون بما يعظون به.** هناك فرق واضح بين سياسات المتبرعين حول UNSCR 1325وأفعالهم وبرامج مساعداتهم وتدخلاتهم الدبلوماسية في مجالات النزاع .

- **مازال الدخول إلى طاولة المحادثات مبنياً على معايير مثل السؤال "من أنت؟" و"هل عندك أسلحة؟".** هذه هي الأسئلة التي سئلت بها القائدات عندما طالبن بوقف إطلاق النار في الفيليبين , والهدف من توجيه هذه الأسئلة إليهن كان إثبات شرعيتهن للدخول في المحادثات. من الواضح أن النساء يصبحن مؤهلات للمشاركة في محادثات السلام فقط إذا كن شخصيات قيادية بارزة ذوات خبرة في مفاوضات رفيعة المستوى و في نفس الوقت ناشطات على مستوى القاعدة الشعبية ولديهن فئة واسعة من المؤيدين . وحتى لو توافرت هذه الشروط فليس هناك ضمان بشملهن في العمليات. فما يجعل المجموعات المسلحة مؤهلة هي قدرتها على إثارة العنف.

- **إن محادثات السلام لاتهدف إلى تحقيق سلام شامل.** بالعكس فإن المحادثات تركز على وقف إطلاق النار والتوصلك إلى اتفاقيات سياسية وإدارة النزاع بماياناسب النخبة السياسية لكل الأطراف.

- **تؤيد الحكومات والممثلون الدوليون (بما يتضمن المتبرعين الثنائيين) الأمور التي تقلق النساء بالكلام فقط ولايدعمونهن في التدخلات السائدة.** بعض المشاكل التي تقلق النساء هي ١- زيادة التسلط العسكري وقلة الانتباه إلى الأمن الجوهري للإنسان ٢- عدم إعارة انتباه قومي إلى الأولويات والخطط المستقبلية بما يتعلق بالمجتمع وسياسات الأمن القومي ٣- ارتكاب عنف جنسي موجه ضد النساء من قبل رجال الشرطة والأمن بالإضافة إلى عدم فعالية التدخل العالمي على المستويات المحلية ٤- الحاجة إلى تعبئة شعبية لمواجهة أمور الأمن والعنف الجنسي في المحاولات المبكرة لمنع العنف.

- **لا تتم تهيئة وتدريب النساء ليصبحن مؤهلات للمشاركة بشكل مباشر في محادثات السلام والأمن.** حتى لو تم تدريب النساء فإنه لا يتم تدريبهن بشكل كاف حول مواضيع متعلقة مباشرة بالنزاع وعمليات السلام. من هذه المواضيع مثلا الأسباب الجذرية للنزاع وطرق المفاوضات واستراتيجيتها والمواضيع المحددة الواجب إدراجها على جدول المحادثات مثل مواضيع الأمن (وقف إطلاق النار ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج DDR وإصلاح القطاع الأمني SSR) أو مواضيع الحكومة مثل التشارك في الحكم أو التشكلات الانتقالية. في الواقع إن التدريب لا يدرب النساء أو يحضرهن بشكل مناسب لمعالجة أي من المواضيع المطروحة أعلاه.

بالرغم من التحفظ الملحوظ حول المجتمع المدني مدت الحكومات والمؤسسات متعددة الأطراف يدها للتعاون مع القواد المتدينين والمنظمات غير الحكومية للوساطة, كما أنها ذهبت إلى اعتبار القطاع الخاص كممثل ذي أهمية, ولكن عند يتعلق الموضوع بمشاركة النساء لايرتبط الكلام بالفعل بالرغم من وجود المعايير والتوجيهات وخطط العمل و الخطابات الصاخبة في هذا الشأن.

حتى الآن لا يوجد ولا حتى عملية سلام واحدة تعكس بشكل كامل التزامات المجتمع الدولي بتمثيل المرأة وشمل المجتمع المدني ووجهات النظر الجنسانية. فبالرغم من وجود حالات من التحسن في هذا الموضوع بالإضافة إلى بعض التجارب العملية الإيجابية إلا أن متابعة الموضوع مازالت ضعيفة. نحن بحاجة ماسة إلى صانعي القرارات والوسطاء والناشطين في المجتمع المدني للعمل بشكل جماعي لتوضيح أي وسوء فهم ولتطوير خطوات واضحة ومقاييس عمل أساسية مشتركة من أجل تحسين جهود صناعة السلام.

التفاوض من أجل سلام أفضل : الجدول والأهداف
سيركز المؤتمر المقام في شهر حزيران يونيو 2014 بشكل أساسي على القضايا الحالية وأهمها سوريا والسودان الجنوبية وكولومبيا وأفغانستان وبورما بالإضافة إلى الإشارة إلى الفيليبين واليمن وعمليات سابقة نجحت النساء فيها بتمثيل أنفسهن وإيصال أصواتهن على مستو لابأس به. سيقوم المشاركون في المؤتمر بتقييم الدروس من هذه العلميات السابقة وبتناول العقبات المشتركة وباقتراح استراتيجيات فعالة من أجل توسيع عمليات صنع السلام لتضمن مشاركة فعالة للمجتمع المدني.

الأهداف العامة من هذا المؤتمر هي:

١- تقوية جهود المنظمات المتواظبة في البلاد والإعلام بها
٢- العمل على تطوير أول لائحة عملية ملزمة تسرد نقاط العمل الأساسية الواجب اتباعها من قبل الحكومات التي تسعى لتمكين شمل النساء والمجتمع المدني في عمليات السلام.
٣- إخبار التقرير العالمي والمراجعات على المستوى الرفيع في عام 2015 حول تنفيذ قانون UNSCR 1325
٤- وضع في حيز التنفيذ كل كلمات وروح العمل المطروحة في جدول UNSCR 1325وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2011حول الوساطة السلمية في النزاعات بالإضافة إلى توجيهات الأمم المتحدة حول الوساطة الفعالة في عام 2012.

نأمل أن يتشكل من هذا المؤتمر تقرير يشرح الخطوات القادمة الواجب اتخاذها من أجل التواصل وتنفيذ توصيات المشاركين في المؤتمر كما نأمل أن يتضمن هذا التقرير أيضاً اقتراح لتقنيات عملية قابلة للتطبيق من أجل تحقيق شمل مشاركي المؤتمر من ناشطين ومنظمات دولية غير حكومية وحكومات في سياق البلدان التي يركز عليها المؤتمر. كما سيتضمن هذا التقرير دليل ملزم للوسيط من أجل شمل النساء والمجتمع المدني في عمليات السلام بالإضافة إلى التنفيذ الفعلي لقانون UNSCR 1325وما تبعه من قوانين.

سيناقش المشاركون في المؤتمر ثلاثة مواضيع أساسية مترابطة متعلقة بالتطبيق العملي بالإضافة إلى مواضيع جزئية تناقش من قبل مجموعات العمل أثناء المؤتمر.

اليوم الأول: تحديد الممارسات الجيدة المتواظبة والتغلب على العقبات السائدة والحرجة أمام شمل المجتمع المدني والنساء في عمليات السلام الرسمية. ستناقش مجموعات العمل المواضيع التالية:

- مقاومة الحكومات ومجموعات المعارضة لشمول المجتمع المدني والنساء
- استبعاد النساء والمجتمع المدني من المحادثات المبكرة التي توصف بأنها تقنية وموجهة بشكل خاص اتجاه الأمن
- تهميش وتجاهل الطريق الثاني غير الرسمي وصناعة السلام القائمة على المجتمع
- التوتر بين مندوبات النساء السياسيات ومطالب مجموعات المجتمع المدني القائمة على النساء

اليوم الثاني: دمج وجهات نظر جنسانية وشمولية في جوهر اتفاقيات السلام. ستناقش مجموعات العمل المواضيع التالية:

- أمور الحكم وبخاصة التشارك في السلطة والمؤسسات الانتقالية
- أمور الأمن وبخاصة اتفاقيات وقف إطلاق النار وأساليب تطبيقها
- أمور العدالة الانتقالية بما يتضمن الإصلاح

- أمور اقتصادية بما يتضمن التشارك في الموارد وحقوق الملكية
- دمج إجراءات تماسك اجتماعي معين وصناعة السلام من أجل ترويج ثقافة السلام والوحدة بين المجتمعات المنقسمة

اليوم الثالث: فهم وتحسين الممارسات الدولية. ستناقش مجموعات العمل المواضيع التالية:

- أفكار وخبرات الدبلوماسيين الدوليين الكبار والمبعوثين في مجال الوساطة
- وجهة نظر المجتمع المدني حول الممثليين الدوليين- تصوراتهم وتطلعاتهم
- وضع مقاييس للعمل لدعم شمل النساء من خلال نقاط عمل محددة
- وضع لائحة عملية ملزمة من أجل تقييم وتشجيع الشمول وإدراك البعد الجنساني

قاعدة تشاتام هاوس

نأمل أن نقدم مكاناً يتم فيه التبادل الصريح للأفكار والحديث عن طبيعة التحديات والحلول. سيعقد المؤتمر حسب قاعدة تشاتام هاوس أي أن المشاركين أحرار في استخدام المعلومات التي يحصلون عليها، لكن لا يجب كشف هوية أو انتماء المتحدثين أو أي شخص آخر من المشاركين

عينة من المصادر والأبحاث ذات الصلة بالموضوع

* John Tirman and Sanam Naraghi-Anderlini, “Participation and SCR 1325”, MIT/ICAN 2010
* Centre for Humanitarian Dialogue, “From clause to effect: including women’s rights and gender in peace agreements” by Cate Buchanan et al., Dec 2012.
* Desiree Nilsson, “Anchoring the Peace: Civil society actors in peace accords and durable peace,” 2012.
* Sanam Naraghi-Anderlini, Women Building Peace: What they do, why it matters. Lynne Reiner, 2007.
* Thania Paffenholz, “Civil society and peace negotiations: beyond the inclusion-exclusion dichotomy,” Jan 2014.
* OSCE “Enhancing gender-responsive mediation guidance,” Oct 2013.
* African Union, “Including women and gender perspectives in peacemaking: challenges and options for mediators in managing peace processes, a handbook for AU practitioners.” By Antonia Potter Prentice, Volume 2, Chapter 3, pp. 65-90. 2013.
* Inclusive Security, “Nine Models for inclusion of civil society in peace processes,” July 2013.
* Berghof Foundation et al, “ Avoiding Conflict Replase through Inclusive Political Settlements and State-Building after Intra-State War: Opportunities, Approaches and Lessons Learned,” 2014.
* GIZ, “Promoting women’s participation in peace negotiations and peace processes,” March 2014.
* ICAN, Inclusive Security & Nonviolent Peaceforce, “Building More Inclusive Political Transitions: A Review of the Syrian Case” (Washington, DC and Brussels, 2013). www.icanpeacework.org.
* Centre for Mediation in Africa, “Legitimate Representation in Mediation Processes: Civil Society Involvement in Liberia and Kenya,” 2013.
* DemocraShe et al. “Ensuring the Effective Participation and Rights of Women in the Syrian Peace and Mediation Process: A Five-Step Approach.” December 2013. www.icanpeacework.org.